وغسل قدر ثلث القدم تحقيقا او شكا
فان تحقق انه دون الثلث مسح عليه
بشرط التصاقه بحيث لا يندو امنه الرجل
قال الله والمراد بثلث القدم ثلث محل
المسح فما فوق الكعبين من الخف لا يمنع
المسح ولو كثر والواسع ما لا يستر جميع
قدمه او جلدها في محله من الخف ثم ان
الكلام هنا في جواز المسح عليه وهل هو
عند انتفاء شروطه ولا يجزي فيه بتفصيل
قول المختصر وبطلت اي الصلاة ان
ترك اعلاه لاسفله ففي الوقت لان من شروط
المسح ستر محل الفرض والخرق المذكور قد
انتفى فيه الشرط الذي يلزم من عدمه العدم
وما ذكره من التحديد بالثلث تبع فيه
ابن رشد وهو مخالف لما في المدونة وابن
الحاجب وابن عسكر وغيرهم من ان الكثير
ما يظهر منه جل القدم وعبارته ابن

الحاجب

الحاجب بالمنصوص ومذهب الرقيدين
في محمد تد على بعد بي القولين قال ت
الخامسي ان يمكن تتابع المشي فيه
فالواسع الذي لا يمكن ان يتابع المشي
فيه لعدم استقرار جميع قدمه او جلدها
في محلها من الخف لا يمسح عليه السادس
ان يلبسه على طهارة شرعية فلا يمسح
اذ البسه وهو محدث او على طهارة
غير شرعية كوضوء لتبرد او وضوء على
السلطان او لمسجد او سوق او قراءة
قرآن بغير مصحف او غير ذلك مما يجوز
ان يفعل بغير وضوء قاله الش ويشترط
في هذه الطهارة ان تكون مائية فلو
تيمم ثم لبسه لم يمسح عليه وان تكون
تلك الطهارة كاملة بان يحل بها الصلاة
فلو غسل احدى رجليه وادخلها في الخف
قبل غسل الاخرى وخوف ذلك كتنكيس

Copyright © King Saud University